الحكومة تتابع

جانب من الجلسة

رفع الحصانة عن دشتي والعتيبي والفضل ووافق على تأجيل ردود الحكومة على تقارير ديوان المحاسبة إلى جلسة اليوم

المجلس يرفض طلب تشكيل لجنة التحقيق مع محافظ المركزي لنظر الأمر في القضاء

■ الدويسان: سياسة صاحب السمو الحكيمة حفظت الكويت في ظل الخلافات الداخلية وعلينا أن نحل مشاكلنا بالهدوء

الفضل يدلي بدلوه

..تصور

■ الإبراهيم: بالأسلوب الذي يتم فيه توفير الوحدات الإسكانية نحن كوزارة لا نستطيع بمفردنا أن نوفر لها التيار

■ فيصل الشايع : يجب ان تعطي الحكومة الفرصة في طرح المناقصات للمشاريع حتى لا تتعطل التنمية

■ عبد الصمد: ليس صحيحا ان تستغل الحصانة البرلمانية للاساءة للغير ونحن نعرف ما نصوت عليه عدل

عبد الله التميمي :والله العظيم عيب علينا ان نسأل الوزراء عن اللوائح التنفيذية واي وزير مقصر نصعده المنصة وانا يهمني قانون حماية المستهلك في ظل غلاء الاسعار ووزير التجارة الذي لا يحضر الجلسات ويقول رجله مكسور وامس كان حاضر الاحتفال في كلية الشرطة .

عبد الحميد دشتي :طفح الكيل هناك اكثر من ١٥ قانونا لم تصدر لوائحها التنفيذية..مجلسنا يحلق بمحركات طائرة نفاثة لكن للاسف الحكومة سيارة فولكس ٦٦ كما قال السيد يوسف الزلزلة ،لذلك لابد ان نفعل ادواتنا الدستورية

وعلينا تطبيق اللائحة علي الوزراء الذين لا يحضرون الجلسات ..هناك وزراء في هذه الحكومة ما يدرون وين الله قاطعهم مني تفعل اداة الاستجواب المستحقة مع الوزراء المتقاعسين ان الاوان يا اخوان.. كافي تعيينات الوزراء الجواخيرية والدواوينية..كافي الوكلاء الذين يعينون بالتنطيط من الاسطح

عدنان عبد الصمد :ما هو مبرر الحكومة في عدم تنفيذ هذه القوانين ؟..اذا احنا تعاملنا مع التشريعات بهذه الصورة والاسلوب فماذا نقول عن التوصيات التي يصدرها المجلس ؟..

لابد من وقفه جادة كتلك التي وقفها المجلس مع ملاحظات ديوان المحاسبة ..هناك قانون صادر بالتسعينات بان الحكومة ملتزمة بان توفر وحدة سكنية للمواطن عقب تقديم طلبه الاسكاني في غضون ٥ سنوات ولكن للاسف هذا القانون لا يطبق ..نحن لسنا مع الافراط في استخدام الاستجوابات ولكن بعض الوزراء يجبرون النواب علي ذلك ..لابد ان يخصص مجلس الوزراء جلسات لمناقشة عدم تنفيذ القوانين لانه هو المسؤول ..لابد ان نضع اليوم قرارا ونتابعه بان نعطي الحكومة فرصة وفترة زمنية محددة للعودة لهذه القوانين الغير مطبقه وخاصة قوانين الاسكان التي اكل الدهر عليها وشرب

سعدون حماد :بعض القوانين اقرت ولم تطبق بالرغم ان بعضها صدر له اللائحة التنفيذية ..قانون التامين الصحي يخدم مائة الف مواطن واقر ولكن للاسف لم يطبق حتي الان لذلك نطالب وزير الصحة ان يوضح لنا اسباب عدم اصدار المذكرة التنفيذية ،وايضا قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقانون الخطوط الجوية الكويتية ،وغيرها من القوانين وكذلك قانون هيئة الغذاء وزير الصحة :قانون التامين الصحي اصدرنا لائحته التنفيذية ونشرت في الكويت اليوم في الاول من فبراير الماضي وتم موافقة لجنة المناقصات علي الشركات لتاهيلها للعمل فيما يتعلق بتامين المواطنين ،ونحن نسير باجراءاتنا القانونية وفق برنامج زمني قانوني

وزير النفط :تم تعيين مجلس ادارة الغذاء وتم الهيكل التنظيمي وهو المعني باصدار اللائحة التنفيذية

محمد طنا :ابن التامين الصحي للمعاقين والاطفال

وزير الصحة :ليس لدين تاخير وان شاء الله نؤمن حق كل المواطنين

عبد الله الطريجي :قناعتي الشخصية بعدم قدرة بعض الوزراء والوكلاء لان اغلبهم ليس لديهم خلفيه عن وزاراتهم، وتعييناتهم جاءت بالواسطة ..نحن في الكويت نتراجع منذ سنوات والسبب سوء الادارة حاليا ..الموظفون ينظرون كيف يصبحون وكلاء ووزراء، دون ان يسلكوا السلك الوظيفي المتدرج ..اغلب الوزراء يُعين بعض المسؤولين غصبا عنهم ولا احد يقدر يفتح فمه.. بعض الوزراء يقول تري انا مرشح خيروني من اعين اغلب الوزراء يعينون مفاتيحهم الانتخابية

..اليوم النواب يهاجمون وزير التجارة،فاين هم في استجوابي له..وزير التجارة عين ٣ من مكتب محاماه الشمالي في الوزارة لديه ..من وكيل ومستشار وغيره

فيصل الكندري :لاول مرة نحاسب الوزراء علي عدم تطبيقهم التشريعات ..نتفاخر في الديوانيات بان المجلس انجز ٣١ قانونا لكن للاسف ليس هناك دور رقابي ..قانون B. O. T الي اليوم لم تخرج لائحته بالرغم من اهميته للناحية الاقتصادية بعض الوزراء مهتمين بالتعيينات فقط..لابد من محاسبة اي وزير مقصر ولابد ان يحدد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بان تصدر اللوائح التنفيذية للتشريعات التي اقرت والا فالمحاسبة قادمة .

حمدان العازمي:اليوم نرى انتقادا والتشديد علي ضرورة محاسبة الوزراء ،ونقول هنا بان النواب هم من شاركوا باضعاف هذا المجلس ، فهل يعقل شهر كامل بدون جلسات؟..

واوكد بان المسؤولية يتحملها رئيس الوزراء؟.. عدوا معي كم جلسة مهمة حضر فيها رئيس الحكومة او حتي الحكومة تحضر كاملة؟.. للاسف ما فيه غير جلسة الافتتاح ..الحكومة لا تحترم المجلس والتنفيع قاعد يصير ..تعيين الوزراء اليوم يحدث وفق الواسطات والترضيات وجميع التعيينات ليست للصالح العام وانما هي تنفيع لاجل انتخابات قادمة،ولا تلوموا الناس التي تعترض علي مجلسنا.

محمد الجبري :اللوائح التنفيذية للقوانين هي حق اصيل للحكومة ولكن نظرا لبطء الحكومة الشديد اضطررنا لهذه الجلسة ..الحكومة يجب عليها ان تنفض الغبار وتتحرك .. هناك تساؤلات كبيرة تدور وكان الحكومة مستهزئة بالمجلس ..اليوم نحن ننقد باسلوب حضاري ..بعض القنوات الفضائية تقول علي باني اطالب باغلاق احد المساجد وهذا لم يحدث انما هناك مركز بهذا المسجد فيه مستشارين يسبون الصحابة وللاسف يعلمون ابناءنا الدين الدخيل .

خليل عبد الله :نبي العنب ما نبي الناطور.. سهل جدا ان نضع اي وزير علي المنصة.. الحكومة اما انها لا تريد تطبيق القوانين او انها غير عاجزة ..الحكومة يمكن لا تريد تطبيق بعض القوانين حتي يعدل بعض المتنفذين صنعته ..بعض القيادات حرامية همهم فقط جمع الاموال ..هناك شخص محال للتحقيق ومسؤول الهيئة لا يريده ومع ذلك يوضع في منصب قيادي.. ما يحدث هذا تدمير للبلد ،وسنخرج غصب بمقترح قانون لاختيار القياديين لمنع تولي المتردية والنطيحة للمناصب القيادية .

جمال العمر :الحكومة ليس لديها الية وجدول زمني لمراقبة وزرائها ،ويجب ان تكلف لجنة الاولويات البرلمانية باعداد تقرير عن التشريعات التي طبقت والتي لم تطبق وعلي جميع النواب تحمل مسؤولياتهم.. للاسف بعض الوزراء لا يستحق الكرسي الذي يجلس عليه وبعضهم يلعب علي عامل الوقت وهو يعلم بان المجلس غير قادر علي محاسبة اي وزير ..بعد جلسة الغد لا تنفع الاعذار يا سمو رئيس الوزراء بعض وزرائك عاجزين، وعليك اقالتهم

احمد القضيبي :نطالب باعادة تقييم الجهاز الاداري داخل الحكومة فلا يعقل ما يحدث من عدم تنفيذ التشريعات التي اقرها مجلس الامة

صالح عاشور :الية اختيار المستشارين في الحكومة غير واضحه واغلبهم يعينون بهدف الترضيات والمحاصصات السياسية

..هناك وزراء يطلق عليهم النواب وزير لا مانع كل كتاب يقدم له يؤشر عليه لا مانع ..ويفترض الا يصدر القانون الا واللائحة التنفيذية معه لمنع الانحراف في التطبيق..كثير من القوانين مخالفة للدستور بسبب التمييز والمحسوبية .

وزير الاعلام :نحن حريصين علي اصدار اللوائح التنفيذية للقوانين الرياضية في الوقت المطلوب

الوزير الشيخ محمد العبد الله :كان يفترض بان اكون ضمن فريق المباحثات مع رئيس مجلس وزراء دولة ارمينيا ولكن الشيخ جابر المبارك اصر وطلب مني ان اكون معكم في المجلس حاليا لاوضح لحضراتكم بعض الحقائق ..٥٥ قانونا اقرت وفق لما هو وارد بكشف مجلسكم و١١ قانونا لم تصدر لوائحها التنفيذية وهو ما يعني ٢٠٪ ..اي ان انجازنا ٨٠٪ ،وهناك ٤ قوانين من ١١ لم يمض عليها سوى ٦٠ يوما من الاقرار بينما هناك قانونان رد عليهما وزير الصحة ..اذن اخفاق الحكومة يكون ما يقارب ١١٪ ..رئيس الوزراء والحكومة حريصون كل الحرص علي التعامل مع مجلسكم الموقر

..في اول يوم عملت فيه بمجلس الوزراء في اول ابريل ١٩٩٥ طلب مني ان اتابع تقرير سيرسل الي مجلس الامة ومنذ ذلك الوقت مازال هذا القانون يبحث في مجلس الامة..اذن هل يحق لي ان اعترض واتهم مجلس الامة بالتقصير؟.اللجنة القانونية في مجلس الوزراء عقدت ٢٥ اجتماعا في ٢٠١٤ ورفعت توصية ١٥٠ مشروعا مختلفا ومع ذلك اقر بالتقصير ..اتمني أن تكون الاجتماعات ٥٠ اجتماعا.. لكن للاسف ما عندنا غير ٢٤ ساعة في اليوم.. اخوانكم الوزراء يعملون يوم السبت ايضا..

بودي ان اتبني فكرة الا يصدر القانون بدون لائحته التنفيذية ولكن الموضوع يتطلب المزيد من المراجعات

صالح عاشور :وزير الدولة محمد العبد الله استخدم خير وسيلة للدفاع وهي الهجوم ليحمل المجلس السبب في التاخير بان مشاريع القوانين تظل في اروقة اللجان البرلمانية ولا نقبل هذا الشي نهائيا

الوزير محمد العبد الله:لان العمل القانوني دقيق ارثات الحكومة الثاني في اصدار اللوائح التنفيذية وهذا لا يعني اني اقول بان الوضع تمام يا افندم

جمال العمر :يا وزير انا انت تطمح بان تكون سلطة رقابية علي المجلس انزل انتخابات شكرا علي محاضرتك يا ابو عبد الله(يقصد الوزير محمد العبد الله) يا معود احنا قابلين ان يكون انجاز الحكومة ٥٠٪ ..نحن نعاني نرهل الحكومة

في نهاية الجلسة قدم عدد من النواب توصيات ووافق عليه المجلس

الغانم ترفع الجلسة الي الغد «اليوم»

.. حوارات

النواب خلال الجلسة